المركز القانوني للعراق في اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية **2008**

أ.د. حيدر كاظم عبد علي
عميد الجامعة الاسلامية/ فرع بابل

م.د. مالك عباس جيثوم
الجامعة الاسلامية/ فرع الديوانية

ان المقصود بالمركز القانوني في الاتفاقيات الدولية هو مبدأ التكافؤ او التوازن بين اطراف الاتفاق الدولي، فالأصل العام في التعامل الدولي هو ان تعقد الدول فيما بينها اتفاقيات متكافئة في المراكز التعاقدية وفي الالتزامات والامتيازات، وكذلك في الحقوق والواجبات المتمخضة عنها، وبخلاف ذلك تكون الاتفاقيات غير متكافئة في المراكز القانونية، بسبب انعدام التوازن بين المراكز التعاقدية، وهذا بحد ذاته يشكل انتهاكا صريحا للمواثيق الدولية كميثاق الامم المتحدة، كونه يوثر على مصالح الشعوب التي ترى حقوقها ومصالحها قد هضمت في هذه الاتفاقيات، الامر الذي يخلق عندها الشعور بالكراهية والغضب، وبالتالي يودي الى تهديد السلم العالمي.

فالمعاهدات التي ينصرف اهتمام المتعاقدين فيها الى التوازن في الشروط والالتزامات، او تصحيح هذا التوازن الناشئ عن وضع سابق، ولا تحمل بالضرورة ازدواجاً بين هذا التكافؤ في الشروط، وبين التكافؤ في المراكز التعاقدية هي اتفاقيات متكافئة، وقدر تعلق الامر بالمعاهدات التي تنطوي على الصيغة الاستعمارية (او فترات الاحتلال) وما تحمله من تباين بين الاطراف المتعاقدة من حيث الشعور بالمساواة القانونية، او تمام السيادة ونقصانها، هي الصورة البارزة لعدم التكافؤ في الاتفاقيات في نظر الفقه الدولي الحديث، فتبادل وجهات النظر عند عقد المعاهدة عادة ما يفتقد الى عنصر التكافؤ والمساواة بين الطرفين، ويدور الاخذ والعطاء في المفاوضات حول عقد الحلف، او قيام المعاهدة على اساس الاعتراف بسمو مركز احد الاطراف على حساب الطرف الاخر، بحيث لا يملك الاخير الا الاعتراف بهذا المركز السامي للطرف الاول، ولا شك ان في مثل هذا الوضع اخلال بالمراكز التبادلية للأطراف المتعاقدة واهدار للتوازن التعاقدي كأساس للمعاهدة متمثلاً في غيبة مبدأ المساواة بين الدول كحق من الحقوق الاساسية اللازمة للقول بصحة التعاقد ونفاذ آثار المعاهدة، لذلك اتجهت حكومات بعض الدول الى القول بوجود ارادة معيبة تبطل قيام المعاهدات غير المتكافئة.

وقدر تعلق الامر باتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، فأن مقتضيات البحث العلمي تستلزم ان نتعرض ابتدأ الى مضامين هذه الاتفاقية ونتناول الخطوط العامة التي يفترض ان يتضمنها اي اتفاق دولي امني او استراتيجي او اطاري، من اجل تحديد الاحكام والقواعد الوارد فيها وتبيان ابرز المبادئ التي احتوتها، ومدى استفادة العراق منها من خلال بيان الاثار الايجابية والسلبية الناجمة عنها حيال العراق، كما سنتعرض الى مدى التوازن بين المراكز التعاقدية في اطار الاتفاقية المعقودة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية.